

شانشو ، في 01 جانفي 2021

إسهاما منّا في تحقيق أهداف ثورة الحرية والكرامة التاريخية التي جسّمت إرادة الشعب التونسي في القطع النهائي مع الاستبداد وبناء الدولة الحديثة القائمة على إحترام حقوق الإنسان وضمن الحريات الخاصة والعامة وتكريس قيم العدالة والمساواة والمواطنة ومقاومة الفقر والتمييز والإقصاء والتهميش بمختلف أشكاله ومنع المعاملة القاسية أو الغير الإنسانية وحفظ الحقوق والحريات النقابية لطرفي العلاقة الشغلية ودعم روح المبادرة وحرية النشاط الاقتصادي المشروع،

وحرصا منّا على إحترام الحقوق الأساسية للعمال وفي مقدمتها الحقّ في الشغل مع الحرية المطلقة في تركه بعد الإعلام بذلك والحقّ في العمل اللائق والحقّ في التكوين الملائم والحقّ في الصحة والسلامة المهنية والحماية الاجتماعية الشاملة بما يحقّق الاستقرار والسلم الاجتماعيين في الوسط المهني،

وإيماننا منا بضرورة إحترام ساعات العمل وعدم الإفراط فيها وعلى الحق في الأجر الذي يضمن العيش الكريم وعدم الاقتطاع منه كتدبير تأديبي وكذلك توفير عقد عمل خاضع للقانون المعمول به مع التمتع بالضمان الإجتماعي،

ووعيا منا بحق الطفل في بيئة عيش ملائمة وعدم استغلاله تحت أي ظرف من الظروف،

وإدراكا منّا لأهمية الحوار والتشاور في إرساء علاقات شغلية متطورة بما يساهم في تحقيق المصالح المشتركة لجميع الأطراف داخل شركة زينة فراش، وحرصا على المساهمة الفعالة في إنجاح عملية المشروع الإجتماعي داخل شركتنا على قاعدة الحوار والتوافق حول مختلف الملفات والخيارات،

قررنا، نحن، بصفتنا وكيل عام شركة زينة فراش، العمل على تحقيق المبادئ والأهداف السالفة الذكر وكل ما من شأنه الدفع نحو وضع رؤية موحدة لجعل الإنسان عموما والعامل لدينا على وجه الخصوص وحقوقه الأساسية ضمن محاور اهتماماتنا، لأننا نؤمن بأن الموارد البشرية هي العنصر الأساسي في الإنتاج داخل شركة زينة فراش وأنّ ضمان حقوق الإنسان ينبغي أن يكون جزء لا يتجزأ من أي برنامج تطوير داخل شركتنا.

ولتحقيق ذلك يجب أن تكون سياستنا وتوجهاتنا مقبولة ومشتركة ومتبناة من الجميع، وكذلك الامتثال للوائح القانونية المتفق عليها مسبقا يعتبر عنصرا أساسيا في النجاح.

إنّ المتابعة المنتظمة للأهداف ومراقبة جميع المؤشرات الدالة على الممارسات الاجتماعية الجيدة كطريقة عمل يومية في شركة زينة فراش سوف تسمح لنا بالتقييم الذاتي وتجاوز كل الإشكاليات ثمّ بالتقدّم المتميز.

وأنا شخصيا ألتزم بتنفيذ هذه السياسات والممارسات وبالمراقبة المنتظمة وأتعهد بوضع جميع الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة في الوقت المحدد.

وبموجب هذا الإعلان أقوم بتعيين السيدة **سيدة فطناسي** والتي على الرغم من مسؤولياتها الأخرى صلب إدارة الموارد البشرية، سيكون لها كافة المسؤولية والصلاحيّة في إحترام ما ورد سالفًا وتطبيق كافة القوانين والمعايير الوطنية والعالمية المتعلقة بحقوق الإنسان وبما في ذلك مبادرة التجارة الأخلاقية ومعالجة جميع القضايا والإشكاليات ذات الصلة.

وأنا أحثّ جميع الموظفين على مساعدة السيدة **سيدة فطناسي** في مهامها الجديدة وعلى العمل سويا، لاحترام وتنفيذ كل المبادئ المنصوص عليها ضمن هذا الإعلان.

وكيل الشركة

محمد مجيد زروق

